الأمم المتحدة
S/AC.49/2016/16
مجلس الأمن
Distr.: General
2 June 2016
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لجمهورية بولندا لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن حكومة جمهورية بولندا، أتشرف بتقديم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها جمهورية بولندا لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) وفقا للفقرة ٤٠ منه (انظر المرفق)

وأود أيضا أن أؤكد أن حكومة بولندا تظل تحت تصرف مجلس الأمن بخصوص أي مسألة قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

(توقيع) بوغوسلاف وينيد
السفير

220716 210716 16-10857 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة

تقرير موجه إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن التدابير التي اتخذتها جمهورية بولندا بغية تنفيذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)

عبّرت بولندا بشكل قاطع عن دعمها لقرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي وسع أكثر الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DPRK). وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي، ضمن الإطار التشريعي الأوروبي، تدابير تقييدية إضافية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتكمل هذه التدابير وتعزز نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في قرارات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال السنوات العديدة الماضية.

وينفذ الاتحاد الأوروبي نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بطريقة موحدة من خلال اعتماد التشريعات ذات الصلة، مثل القرارات واللوائح الصادرة استنادا إلى المادة ٢٩ من معاهدة الاتحاد الأوروبي والمادة ٢١٥ من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي. وينبغي التأكيد على أن هذه التدابير تشكل جزءا أساسيا من أداة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي المستخدمة لتحقيق أهداف تتماشى مع مبادئ سياسته الخارجية والأمنية المشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن للوائح الاتحاد الأوروبي، من الناحية القانونية، أثراً ملزماً على جميع الأشخاص والكيانات، دون اشتراط تنفيذها من خلال التشريعات الوطنية، ما لم ينص على خلاف ذلك. بيد أن هذا قد ينطبق فقط على أحكام محددة، حيث تمنح الدول الأعضاء بشكل صريح مجالا لتغطية مسائل محددة على الصعيد الوطني.

وبوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، تنفذ جمهورية بولندا أحكام القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) عبر تطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة على الصعيد الوطني. وينبغي التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا كبيرا للأمن العالمي، وبالتالي، اعتمدت خلال العقد الماضي مجموعة التشريعات الشاملة التي تدخل تدابير تقييدية صارمة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب لائحة مجلس أوروبا رقم ٢٠٠٧/٣٢٩ المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن التدابير التقييدية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المعدلة وفقا لذلك بغية تكريس التدابير التي اتخذها مجلس الأمن.

وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، ردا على التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وعملية الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي يفرض تدابير تقييدية إضافية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ٥ و٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، أدرج مجلس الاتحاد الأوروبي ذلك القرار في القانون. وانخرطت بولندا في جهود الاتحاد الأوروبي بصورة نشطة من خلال خلق مجموعة من الجزاءات المستقلة الخاصة بها، والتي اعتمدت في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ وتكمل هذه التدابير وتعزز نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

وحيث إن الاتحاد الأوروبي اعتبر أن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة وخارجها، فقد قرر مواصلة توسيع تدابيره التقييدية التي تستهدف برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية، وبرامجها المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وتشمل هذه المبادئ الإضافية ما يلي:

(أ) في القطاع التجاري: فرض حظر على استيراد المنتجات النفطية والسلع الكمالية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحظر على توريد أو بيع أو نقل الأصناف الإضافية، والمواد والمعدات المتصلة بالسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جانب حظر على أي دعم مالي من القطاع العام للتبادل التجاري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) وفي القطاع المالي: حظر تحويل الأموال من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها، ما لم يكن ذلك لبعض الأغراض المحددة والمأذون بها مسبقا؛

(ج) وفي ما يتعلق بالاستثمار: حظر جميع الاستثمارات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي وحظر الاستثمار من جانب رعايا الاتحاد الأوروبي أو كيانات تنتمي للاتحاد الأوروبي في قطاعات التعدين، والتكرير والصناعات الكيميائية، وكذلك في أي كيانات منخرطة في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة؛

(د) وفي قطاع النقل: حظر أي طائرة تشغلها شركات تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو صادرة منها، من الهبوط في أراضي الاتحاد الأوروبي، أو الإقلاع منها أو التحليق فوقها وحظر جميع السفن التي تملكها أو تشغلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تعمل بها طواقم تابعة لها من دخول موانئ الاتحاد الأوروبي.

وعلى النحو المشار إليه أعلاه، كان الاتحاد الأوروبي قد أدخل، منذ حوالي ١٠ سنوات، تدابير تقييدية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتنفذ التدابير المتخذة كافة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في أعقاب قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء التجارب النووية وعمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وتتضمن بالفعل تدابير مستقلة إضافية. وإضافة إلى ذلك فإن حظر تصدير واستيراد الأسلحة والسلع والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في البرامج المرتبطة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، فضلا عن قيود أخرى في قطاعات المالية والتجارة والنقل، كانت نافذة بالفعل.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أي نشاط من شأنه أن يكون متصلا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يخضع للفحص الدقيق من جانب السلطات الوطنية المختصة، مثل أجهزة الجمارك وحرس الحدود، والتي تتصرف في إطار اختصاصها القانوني. وقد وضعت بولندا أيضا نظام ترخيص ومراقبة ذا صلة يسري على كل من الأصناف المزدوجة الاستخدام والسلع الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، تتبع كيانات الأسواق المالية البيانات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي تحدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولاية قضائية عالية المخاطر وغير متعاونة، ومن أجل التخفيف من المخاطر، تطبق تدابير معززة لبذل العناية الواجبة في المعاملات العالمية التي يحتمل أن تكون مرتبطة، ولو بشكل غير مباشر، بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذ تأخذ في الاعتبار ما سلف ذكره، تعتقد بولندا اعتقادا راسخا أنها تتصرف بصورة تتماشى تماما مع الالتزامات الدولية. وينبغي التأكيد على أن السلطات البولندية تقوم بدراسة جميع الخطوات الإضافية المحتملة التي يمكن الاضطلاع بها على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز التدابير المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.